تفريغ الدَّرس الثَّالث من التعليق على "تهذيب التهذيب"

قال الشَّيخ أبو الحَسَن علي الرَّملي -حفظه الله تعالى-:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، الحمد لله، والصَّلاة على رسول الله، أما بعد:

فهذا المجلس الثالث من مجالس القراءة من "تهذيب التهذيب".

قال المؤلِّف -رحمه الله تعالى-:

[الترجمة الثامنة][1]: (خ) هذا رمز للبخاري في "صحيحه"، أي: هذا الراوي أخرج له البخاري في "الصحيح"، **وهذه بالطبع قرينة من قرائن التقوية**.

(أحمد بن إسحاق بن الحُصَين بن جابر، السُّلَمي، أبو إسحاق السُّرْماري، كان يُضرب بشجاعته المَثَل) كان شجاعا في الحروب.

(**روى عن:** يعلى بن عُبيد، وعثمان بن عمر بن فارس، وعبد الله بن موسى، وغيرهم).

(**روى عنه:** البخاري) الإمام، صاحب "الصحيح"، محمد بن إسماعيل (وابنه) أي: ابن أحمد بن إسحاق (أبو صفوان إسحاق بن أحمد، وبكر بن مُنير، وعبيد الله بن واصل، وعدَّة) أي: عِدّة رجال.

(قال أبو صفوان: وَهَب المأمون لأبي ثلاثين ألف درهم، فلم يَقبلها) المأمون الخليفة (وَهَب) لأبيه (ثلاثين ألف درهم، فلم يَقبلها) هذا يدل على ماذا؟

[الجواب]: يدل على الورع، وعلى الصلاح.

(مات يوم السبت لست بقين من ربيع الآخر سنة ٢٤٢).

---

[1] تهذيب التهذيب (١/١٥).

(قلت) الكلام للحافظ ابن حجر الآن (أخباره في المغازي والشجاعة كثيرة) أي: كان يُشارك في الغزو، وكان شجاعا، مُحاربا.

(وذكره ابن حبان في "الثقات" فقال: كان من الغَزَّائين) أي: كَثِيري الغزو (وكان من أهل الفضل والنُّسُك مع لزوم الجهاد) كان رجلا عابدا، مجاهدا في سبيل الله.

هذا كلّه ثناء على دِينه، ولم نسمع شيئا في حفظه إلى الآن.

(وقال البخاري: ما يُعلم في الإسلام مثلُه) ظاهرٌ في أنه يُثني عليه في دِينه.

(وقال عُبيد الله بن واصل، سمعته يقول: أعلم يقينا أني قتلت به ألف تركي) لا يتبادر إلى ذهنكم أن المقصود بالترك هنا: الذين يُسمّون اليوم بالأتراك؟ لا، تلك التسمية حادثة، للترك ببلاد القُسطنطينية، وما حولها؛ الترك هنا هُمُ التَّتَر، وأهل تلك المناطق الشرقية (ولولا أن يكون بدعة لأمرت أن يُدفن معي، يعني: سيفه) **انظر حرصه على السنة، وهذه صورة من صور السَّلف -رضي الله عنهم-؛ كانوا حريصين على السنة، وعدم الابتداع في دين الله؛** فَخشي أن يكون فعله هذا بدعة لذلك لم يفعله -رضي الله عنهم وأرضاهم-، وهو أثنى على الإمام البخاري كما في "فتح الباري" فقال: "من أراد أن يَنظر إلى فقيه بحقّه، وصِدقه؛ فليَنظر إلى محمد بن إسماعيل".

(قلت) الكلام للحافظ ابن حجر (والسُّرماري -بضم السين وإسكان الراء- قيّده ابن السَّمعاني) أين يُقيِّده ابن السّمعاني؟

[الجواب]: يُقيّده في كتابه "الأنساب" (نسبة إلى سُرْمار قرية من بُخارى).

(وضبطه أبو علي الغَسَّاني بفتح السين، وكذا هو بخط المِزّي) السَّرماري (وحكى الرِّشاطي فيه: كسر السين) السِّرماري.

[خلاصة حال الراوي]: **وإن كان في كلامهم، وثنائهم عليه لم يذكروا شيئا يُشير إلى حفظه، إلا أن ثناءهم على دِينه، وسكوتهم عن الحفظ مع معرفتهم له، ومع قرينة**

إخراج البخاري له في "الصحيح"؛ يدلنا هذا كله على أنه ممن يُقبل حديثُه، فيُعطى رُتبة "صدوق"، وهذا الذي فعله الحافظ ابن حجر في "تقريب التهذيب"[1]، تطمئن النفس إلى مثل هذا، ويُحتجُّ به.

[الترجمة التاسعة][2]: (م) أي: أخرج له مسلم في "صحيحه"، (د) أي: أخرج له أبو داود في "سننه"، (ت) أي: أخرج له الترمذي في "جامعه"، (س) أي: أخرج له النَّسائي في "سننه" (أحمد بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحَضْرَمي، أبو إسحاقٍ البَصْري).

(**روى عن:** حماد بن سَلَمة، وعبد العزيز، وأبي عَوانة بن المُختار[3]، وهمَّام، ووَهب، والقَطَّان.

وعنه: إبراهيم الجَوهري، وأبو خَيْثَمة، وابنا أبي شَيبة) **[وابنا أبي شَيبة]** أي: أبو بكر بن أبي شيبة، وعثمان بن أبي شيبة، (ويعقوب بن شيبة، وأحمد بن الحسن خِراش، والحارث بن أبي أسامة، وغيرهم).

(قال أحمد) أي: ابن حنبل (كان عندي -إن شاء الله- صدوقا، ولكني تركته من أجل بن أكثم، دخل له في شيء) سُئل الإمام أحمد بن حنبل؛ قالوا له: كتبتَ عنه؟ أي: عن أحمد بن إسحاق، قال: "لا" تركتُه عن عمد؛ لم أكتب عنه عمدا، إذن يوجد شيء عند الإمام أحمد، فعندما يترك الكتابة عنه عن عمد، لابد من وجود شيء فقيل له: إيش أنكرتَ عليه؛ فيه شيء في نفسك أنكرته عليه، فلهذا تركت حديثه، فما الذي أنكرته عليه؟، فقال: (كان عندي -إن شاء الله- صدوقا) في الحديث كان جيدا، كان

---

[1] (ص ٨٥ رقم: ٦).

[2] تهذيب التهذيب (١٥/١)، الدقيقة: ٧.

[3] كذا في الطبعة الهندية (١٤/١)، وفي طبعة الرسالة: "وعبد العزيز بن المختار، وأبي عَوانة" (١٥/١).

صدوقا (ولكني تركته من أجل بن أكثم) **ابن أَكْثَم هذا؛** هو يحيى بن أكثم، كان عاملا للمأمون، وللمتوكّل، المأمون: الأمير العباسي، وكذلك المتوكل (دخل له في شيء) أي: دخل معه في عمل السلطان، هذا هو السبب الذي جعل الإمام أحمد -رحمه الله- يترك الرواية عن (أحمد بن إسحاق) **فكثير من أئمة السّلف -رحمهم الله- كانوا يُنكرون على مَن يدخل على السلاطين، ويعملون لهم؛** لأن ذلك يِؤدي بهم إلى ماذا؟

[الجواب]: إلى فتنتهم في دينهم، وإلى ضياع دينهم، بسبب ما يُعرِّضون أنفسهم له من الدخول على السلاطين؛ فالسلطان يستعمل الترغيب والترهيب؛ فإما أن يوقعك في الشّر بالترغيب، أو بالترهيب؛ فلذلك السلف -رضي الله عنهم- كانوا يَفرّون من الدخول على السلاطين، ويُحذّرون أيضا ممن يدخل عليهم، حتى إن بعضهم تكلم في الإمام الزُّهري لدخوله على بعض بني أُميَّة، فالدخول على السلاطين فتنة، **ونحن للأسف، وللأسف الشديد؛ أقول: إن كثيرا من طلبة العلم وقعوا في الإفراط، والكثير منهم وقعوا في التفريط مع الأمراء،** فالبعض أخذ يُحذّر منهم علانية، فأجّج الدّهماء عليهم، وشحن القلوب وأملأها عليهم، وهذا يؤدي إلى ما يؤدي إليه من الشرّ كما تعلمون. وفي المقابل بعضٌ آخر أخذ يَدخل عليهم، ويتودّد لهم حتى جرفوه في ضلالاتهم، وضياعهم، لا أتكلم عن أُناس بعيدين، بل أتكلم عن طلبة علم يدّعون السّلفية؛ دخلوا على الحكام، ودخلوا لهم في أمور حتى أضلّوهم، وأضاعوهم عن دِين الله، بالترغيب تارة، وبالترهيب أخرى، والذين يدخلون في هذه المتاهات لا يكادون يخرجون سليمي الحال.

بعض الأئمة الكبار كان يدخل في عمل الأئمة لكن كان عنده من التقوى والصلاح، والزهد، والعبادة ما يمنعه من الانجراف خلف السلطان كالإمام الزهري -رحمه الله-، ومع ذلك كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر أيضا، وكذلك يحيى بن

أكثر مما ذكروه عنه: أنه ما كان يُداهن في دين الله، مع أنه كان يعمل للسلطان، حتى نَقَم عليه بعضهم.

فالمهم في الموضوع أن تعلم أن من منهج السلف: عدم التهييج على الحكّام المسلمين، وفي نفس الوقت أيضا: عدم الدخول لهم في أعمالهم، وعدم الدخول عليهم؛ لأن هذا سيَجرفك عن دينك، [وخصوصا في زماننا هذا الذي صار فيه الحكّام مِن أبعد عباد الله عن دين الله] (١)، فالدخول عليهم فتنة وشرّ.

ثم قال -رحمه الله-: (ولكني تركته من أجل بن أكثم، دخل له في شيء) في شي: من عمل السلطان.

(وقال يعقوب بن شيبة، وأبو زُرعة، وأبو حاتم، والنَّسائي، ومحمد بن سعد: ثقة).

إلى الآن لم يُضعّفه أحد، حتى الإمام أحمد أثنى عليه في حديثه، وفي دِينه، إلا أنه أنكر عليه الدخول في عمل السلطان، وهؤلاء الخمسة قالوا فيه "ثقة".

(وقال النسائي أيضا: ليس به بأس) مرة قال النسائي فيه "ثقة"، ومرة قال فيه: "ليس به بأس".

(وقال ابن سعد: مات بالبصرة سنة ٢١١).

(وقال المروزي عن أحمد: لم يكن بأحمد بأس).

---

١ - تنبيه مهم: [وخصوصا في زماننا هذا الذي صار فيه الحكّام مِن أبعد عباد الله عن دين الله]
هكذا قلت في الصوتية، وهذا خطأ مني، لا يجوز قوله، وإني راجع عنه، وأستغفر الله منه، وأحمد الله أن من عليّ بأن أمكنني من التراجع عنه قبل موتي.
والخطأ من وجهين: الأول: أنني عممت القول في الحكام أنهم من أبعد عباد الله عن دين الله، وهذا العموم باطل، والثاني أن مثل هذا الكلام لا يقال في الدروس العامة وعلى المنابر، وإن كنت نبهت على المنهج الحق في التعامل مع الحكام، ولكن هذا الفعل مخالف لمنهج السلف، وربما يتخذه البعض ذريعة لما يحرم. والله أعلم والحمد لله، وأسأل الله الثبات على منهج السلف حتى الممات.
وإن خالفت الصوتيات التفريغات، فالتفريغات هي المعتمدة والمعتبرة، لأنها مراجعة ومدققة، ومصحح ما في الصوتيات من أخطاء فيها. والحمد لله.

(وقال ابن مَنجَوَيه: كان يحفظ حديثه) ابن مَنجَوَيه: أحمد بن علي بن محمد، أبو بكر ابن مَنجَوَيه مات سنة ٤٢٨، له كتاب **"رجال صحيح مسلم"** وهو مطبوع.

(قلت) الكلام للحافظ ابن حجر (وبهذا ذكره بن حِبَّان في "الثقات"، ومنه ينقل ابنُ منجويه)

إذن الآن خلاصة ما قيل فيه:

- الإمام أحمد قال فيه مرة: صدوق، وقال فيه مرة: ليس به بأس.
- وقال النسائي مرة: "ثقة"، ومرة: "ليس به بأس".
- (وقال يعقوب بن شيبة، وأبو زُرعة، وأبو حاتم، والنَّسائي) في رواية ثانية (ومحمد بن سعد: ثقة).

فهؤلاء خمسة قالوا فيه (ثقة)، والإمام أحمد قال: ليس به بأس، أو صدوق، الرتبة واحدة، والنسائي له قولان، وعندما ترك الإمام أحمد الرواية عنه؛ تركه بسببٍ؛ **وهو دخوله في عمل السلطان، والصحيح أن هذا ليس بقادح وليس كافيا لترك حديثه إذا كان الرجل من أهل التقوى، ومن أهل الخير، ومن أهل الصلاح، وما فُتن في دينه بمشاركته في عمل السلطان.**

فيكون الراجح في هذا الرجل أن يُقال فيه: "ثقة"؛ وذلك لأن الأكثر قالوا فيه ذلك، وما قال فيه "ليس به بأس" إلا الإمام أحمد، ورواية عن النسائي، والرواية الثانية[1] التي وافقت الجماعة أولى والله أعلم، فيُقال في مثل هذا: "ثقة".

فمن طرق الترجيح بين أقوال العلماء المختلفة؛ النظر إلى الأكثر، هذه صورة من الصور.

[1] أي: الرواية الثانية عن النسائي.

ننظر ماذا قال الحافظ ابن حجر، قال فيه في "التقريب": "ثقة، كان يَحفظ"[1]، جيد، ترجيحا لقول الأكثر.

[الترجمة العاشرة][2]: (د) أي: أخرج له أبو داود في "سننه" (أحمد بن إسحاق بن عيسى، الأهوازي) **الأهوازي :** نسبة إلى "الأهواز" مدينة شمال غرب إيران، يسكنها أغلبية من العرب السنة(٣)، ولكن الرافضة يُحاولون إدخال جماعتهم فيها، وتَغليبهم عليهم، وهذه من السياسة التي يستعملها الرافضة في طمس وجود أهل السنة في تلك البلاد؛ يُكثّرون سواد جماعتهم في المناطق التي يكثر فيها أهل السنة كي يقضوا على أهل السنة في تلك البلاد، فالطائفة إذا كان أهلها قليلين لن يكون لهم تأثير كبير كما إذا كانوا كُثُرا، والقلّة مع الزّمن تَضمحل، والرافضة لا يستكينون عن حرب أهل السنة، وللأسف إن الكثير من الدعاة الأغبياء، ولا أرى وصفا يُناسبهم أفضل من هذا الوصف، ينادون بالولاء للرافضة، وعدم البراء منهم، عملا بقاعدة: **"نتعاون فيما اتّفقنا عليه، ويَعذُر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه"؛** قاعدة يُطّبقها أهل البدع، ويُطّبقها الكثير من العلمانيون، ويطّبقها الكثير من الكفرة؛ يجتمعون جميعا عليها، ما بين موسّع ومضيّق، هذه القاعدة يُطّبقها العلمانيون، وأهل وحدة الأديان، وغيرهم، في دعوتهم إلى الالتقاء في القواسم المشتركة، وغضِّ الطّرف عن غير ذلك، يعني ننظر إلى الأديان مثلا: تأتي إلى الديانة اليهودية، والإسلامية، والنصرانية؛ تجدها جميعا تجتمع في الاعتراف بالرّب؛ في الاعتراف بوجود الله -سبحانه-، قالوا: نُعظّم هذا القاسم المشترك، ونُفخّمه، ونجعل ولاءنا على هذه المسألة، ونغضُّ الطّرف عن بقية الأمور، طبعا العلمانيون يريدون القضاء على مسألة الولاء والبراء في الديانات، دعاة وحدة

---

[1] تقريب التهذيب، (ص ٨٦ رقم: ٧).

[2] تهذيب التهذيب (١/١٥-١٦)، الدقيقة: ٢٠.

[3] غالبهم من العرب الشيعة، واليوم انتقل الكثير من منهم إلى السنة والحمد لله.

الأديان يريدون أن يجعلوا الولاء والبراء في القاسم المشترك هذا، بعض الذين يفهمون قليلا من المسلمين قالوا: لا، الكافر كافر، والمسلم مسلم، لكن يجب أن يكون ولاؤنا، واجتماعنا على الإسلام فقط، مع غضّ الطرف عن كل ما يُخالف شرع الله؛ غُضَّ الطرف عنه، المهم أنه يقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، حتى ولو كان منافقا، عندهم ما دام يقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله فهو مسلم، إذن: يجب أن تواليه، ولا تعاديه على ما لم يوافقنا عليه، هذه دعوة إلى هدم الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، و هدم النصيحة، هدم عقيدة الولاء والبراء، هذه خلاصة الموضوع في هذه القاعدة، استطردنا فقط للمناسبة.

قال المؤلف -رحمه الله-: (أحمد بن إسحاق بن عيسى، الأهوازي، البَزَّار) كذا وقعت في "تهذيب التهذيب" (البَزَّار) بالراء المهملة، نسبة إلى بيع الدُّهن، أو إخراجه من الجذور، ووقعت في "تهذيب الكمال" البَزّاز بالزاي المنقوطة، نسبة إلى بيع "البَزِّ" وهي الثياب (أبو إسحاق، صاحب السِّلْعة).

(روى عن: حجاج بن نُصير، وأبي أحمد الزُّبَيري، والمقرئ، وغيرهم).

(**روى عنه:** أبو داود، وذكر صاحب "النَّبل") صاحب كتاب"النَّبَل" الذي هو ابن عساكر، كتاب "معجم الشيوخ"، قال ابن عساكر (أن النسائي روى عنه، ولم أقف على ذلك) هذا كلام المِزِّي (والبَزَّار، وابن أبي الدُّنيا، وعَبدَان الجَوَاليقي، وغيرُهم).

(قال النسائي: صالح) **صالح؛** ماذا يعنون بهذه الكلمة؟ إذا أطلق المحدث كلمة "صالح" فقط، يُفسّرها لنا الحافظ ابن حجر -رحمه الله-، قال الحافظ في ترجمة "إسحاق بن إبراهيم الحُنَيني" في قول أبي زُرعة فيه: "صالح" قال الحافظ ابن حجر: "يعني في دينه، لا في حديثه" أي: هذه الكلمة هي توثيق في الدين لا في الحديث، ونبّه على

ذلك أيضا في "النُّكت"[1]، قال: "فإذا أطلقوا الصلاح فإنما يريدون به في الديانة" إذن: تفيدنا هذه أنه صالح في الديانة، ولا تنفعنا في إثبات الحفظ.

(وقال ابن أبي عاصم: مات سنة ٢٥٠).

(قلت) الكلام لابن حجر (نقل بعض المتأخرين عن مَسلمة بن قاسم أنه ذكره في "شيوخه") مَسلمة بن قاسم: هو مسلمة بن القاسم بن إبراهيم، أبو القاسم، الأندلسي، القرطبي، توفي سنة ٣٥٣، وقد تكلم بعضهم فيه؛ فيه بعض الكلام، وتوثيقه ليس كتوثيق المتقدمين، توثيقه قريب من توثيق ابن عساكر، لكن هنا يقول لنا (نقل بعض المتأخرين عن مَسلمة بن قاسم أنه ذكره في "شيوخه") أي: ذكره النسائي "في شيوخه"، (وقال: "كتبنا عنه شيئا يسيرا، صدوق". لكن لا يلزم منه أنه روى عنه في كتاب "السنن") أي: ممكن أن يكون هذا شيخُه لكن لا يلزم من ذلك أن النسائي روى عنه في "السنن"، لكن نستفيد من هذا أن النسائي قال فيه (صدوق) هنا رواية ثانية؛ ففي رواية (صالح) وفي رواية (صدوق).

[خلاصة حال الراوي]: فمثله تقول فيه "صدوق" كما قال تلميذه النسائي، والتلميذ يكون عارفا بشيخه.

[1] اسمه الكامل: "النُّكت على كتاب ابن الصلاح".

[الترجمة الحادية عشرة][1]: (ق) أي: أخرج له ابن ماجه في "سننه" **وهنا قرينة:** أن هذا الراوي لم يُخرج له لا البخاري، ولا مسلم، ولا أبو داود، ولا الترمذي، ولا النسائي، تفرّد بالإخراج له ابن ماجه، **والكثير من الذين يتفرد ابن ماجه بالإخراج لهم؛ تجدهم ضعفاء** (أحمد بن إسماعيل بن محمد بن نُبَيْه بن عبد الرحمن السَّهْمي أبو حُذافة، المدني، نزيل بغداد) أصله من المدينة، ونَزل بغداد، **فستجد أهل بغداد أدرى به من غيرهم، فأهل بلد الشخص أدرى به من غيرهم.**

(**روى عن:** مالك "الموطأ" -وهو آخر من روى عنه من أهل الصدق-، ومسلم بن خالد الزِّنْجي، وابن أبي الزِّناد، وجماعة).

(**وعنه:** ابن ماجه، والعُمري، ويعقوب الجَصَّاص، والحسين بن إسماعيل المُحَاملي، ومحمد بن مَخْلد، وهو آخر أصحابه).

(قال الحاكم أبو أحمد: متروك الحديث) **متروك الحديث:** أي أن حديثه ضعيف جدا، لا يصلح حتى في الشواهد والمتابعات.

(وقال ابن عدي: حدَّث عن مالك "بالموطأ"، وحدث عن عمّه بالبواطيل).

(وقال الدارقطني: ضعيف الحديث، كان مُغَفَّلا، أُدخلت عليه أحاديث في غير "الموطأ" فقبلها) فصار يرويها، مع أنها ليست من أحاديثه (لا يُحتجُّ به).

(وقال البَرقاني: كان الدارقطني حسن الرأي فيه، وأمرني أن أُخرج عنه في "الصحيح") لعل هذا قبل أن يتبيّن له حاله.

(وقال المُحَاملي عن أبيه: سألت أبا مصعب عن أبي حُذافة فقال: كان يحضر معنا العرض على مالك) عندما كانوا يعرضون الأحاديث على مالك، ويقرؤون عليه، كان هو يَحضر في المجلس.

---

[1] تهذيب التهذيب (١٦/١)، الدقيقة: ٣١.

(قال محمد بن مَخلَد: مات يوم عيد الفطر سنة ٢٥٩).

(قلت) الكلام للحافظ ابن حجر (وقال ابن قانع: مات سنة ٨).

(وقال الخطيب) البغدادي (لم يكن ممن يتعمد الكذب) هذا دليل على أن بعض الروايات التي رواها هي كذب وأباطيل، وروايات منكرة، وهذه تأتي من الراوي؛ إما لأنه كذاب، ويضع الأحاديث، أو لشدة سوء حفظه، إما لهذا، وإما لهذا، **فعندما يقول: "فلان لم يكن يتعمد الكذب" أي أن الروايات شديدة الضعف التي وقعت منه ليست لأنه كذاب، ولكن لأنه شديد الضعف،** (ولا يَدفع عن صحة السماع عن مالك. ولفظ ابنُ عدي: حدَّث عن مالك، وغيره بالأباطيل، وامتنع ابن صاعد من التحديث عنه مدّة. وقال السَّرَّاج: سمعت الفضل بن سهل ذكر أبا حُذافة فكذَّبه) هنا الفضل بن سهل اعتبر أن هذه الأحاديث الواهية من كذب هذا الرجل، وبعضهم أحسن به الظن، وقال: لم يكن يتعمد الكذب، إنما تقع منه الأخطاء بسبب شدَّة ضعفه (وقال: كلُّ شيء يقول به يقول: حدثني مالك، عن نافع، عن ابن عمر) أي شيء يَضع له هذا الإسناد ويرويه.

(وقال ابن خُزيمة: كنت أحدِّث عنه إلى أن عَرَض علي من روايته عن مالك ما أنكره قلبي فتركتُه) فهو يروي الأحاديث الأباطيل والمنكرة عن مالك، وعن غيره.

(وقال ابن عدي في ترجمة سعد بن سعيد المَقْبُري إثر حديثٍ ذكره: أبو حُذافة ضعيف جدا لعل البلاء منه) ممكن البلاء الموجود، الروايات التي هي أباطيل، لعل السبب هو.

(روى العَتيقي عن الدَّارقطني: روى "الموطأ" عن مالك مستقيما).

(وقال ابن حبان: يروي عن "الثقات" ما ليس يشبه حديث الأثبات) عندما يقارنون روايته برواية الثقات عن بعض المحدثين، يجدونه يروي بعض الأحاديث لم يروها الثقات، تفرّد بها هو.

(وقال ابن قانع: كان ضعيفا. وقال الذَّهبي: سماعه "للموطأ" صحيح في الجُملة، عُمِّر نحوا من مئة سنة).

[خلاصة حال الراوي]: فمثل هذا يقال فيه: سماعه "للموطأ" صحيح في الجُملة؛ كما قال الذهبي -رحمه الله-، لكنه ضعيف جدّا، إما أن يقال فيه "متروك الحديث" كما قال أبو أحمد الحاكم، أو يقال فيه "ضعيف جدا" كما قال ابن عَدي، فالجرح فيه مفسّر، وكلامهم واضح، والسبب بيّن، فلا داعي للنظر إلى غير ذلك، فهو "ضعيف جدّا".

نكتفي بهذا القدر. والله أعلم